



تقرير عن حالة

المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير

مزيد من التهميش والانتهاك

مايو 2012

تمهيد:

المرأة المصرية دائما كانت تعاني التهميش والعنف قبل قيام ثورة يناير حتى ان النظام كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه امام العالم بفضل احد اركان النظام السابق الفاسد وهي سوزان مبارك التي اثرت بشكل كبير في اسطحاب عدد كبير من سيدات المجتمع من المنافقات واصحاب المصالح بما يخدم قضية التوريث حتى تكتسب صفة ام الرئيس بعد ما كانت زوجة الرئيس ، واستخدمت حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية ستار لتواجدها في الصورة وفي الخارج لتمرير مشروع عمرها (التوريث) الامر الذي سمح لها بكل تأكيد من التوغل في القضايا السياسية سواء كان داخل الحزب الوطني الفاسد او حتى داخل الحكومة بوجود عدد من السيدات اصحاب الحقائق الوزارية المهمة ذات الطبيعة الجماهيرية او الدولية للمساهمة بشكل كبير في مشروع التوريث فنجد مثلا وزارة التعاون الدولي والوزيرة فايضة ابو النجا صاحبة اليد العليا في الحصول علي التمويلات والمنح لكل مشروعات سوزان مبارك والمجلس القومي للمرأة وجمعية سوزان مبارك للسلام ومكتبة اسكندرية وغيرها من العلاقات الدولية والتمويل والمنح الازمة بحكم موقعها كوزيرة للتعاون الدولي وايضا نري الوزيرة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والصلة الكبيرة بينها وبين النقابات العمالية التي كان يراهن عليها النظام السابق في الامساك بمفاصل البلاد لان النقابات العمالية هي اكبر تنظيم عمالي في مصر مما يسمح بخروج الالف للتأييد او لعمل اضرابات في الوقت الذي يختاره الامن الذراع الاقوي للنظام السابق.

كل هذا كان قبل الثورة في الوقت الذي كان لزاما علي مجلس الشعب السابق تمرير بعض القوانين التي تسهل مشروع التوريث حلم سوزان مبارك جاءت قضية تزوير الانتخابات البرلمانية 2010 ونظام الكوتة الذي تم اقراره تحت ستار تمكين المرأة المصرية في الحياة السياسية ووصلت بالفعل 64 سيدة ليست لهم علاقة بالحياة السياسية ولا بالقضايا المهمة للمرأة من تعليم والحماية الاقتصادية والتمكين السياسي بل كانوا اوراق تتحرك لمصالح النظام الغاشم الذي طالما ما كان يهاجم المنظمات الحقوقية التي تعمل علي تمكين المرأة في الريف من المضايقات الامنية والادارية من رفض مشروعات وعدم السماح بتنفيذ الانشطة وتخويف المواطنين في الريف بالتهديد لازواجهم او في اولادهم وكانت المنظمات دائما ما تتهم بالعمالة والخيانة لتفرغها من مضمونها .

ولكن خرج شعب مصر نسانه ورجالة وشبابه وشباته في وجه هذا النظام الامني القذر الذي جرف الارض المصرية من القادة والكوادر الوطنية القادرة علي القيادة خرج الشعب المصري في وجه الظلم وفي وجه الفساد الذي شوه مصر واصبحت الرشوة هي عنوان المصالح الحكومية ولا يمكن ان تذهب الي اي مصلحة الا وتدفع المعلوم ناهيكم علي النظام التعليمي العقيم والنظام الدستوري المشوه بوجود دستور مهلهل لا يمكن ان يحكم قبيلة لا دولة لها جذورها وتاريخها حتى القوانين لم تسلم من النظام وانشأت قوانين بمساعدة مجلس الشعب الغير شرعي لتزيد القيود علي المنظمات وعلي المواطنين وعلي من يعلو كلمة الحق .

جاءت الثورة والمرأة المصرية كانت في الطليعة تقف بجانب الرجل تهتف وتستقبل الرصاص والغازات والعنف لانها تؤمن باهمية مشاركتها في تطهير بلدها من الفساد والمفسدين اعتصمت علي رصيف الميدان كانت تحتمي بحب الوطن وتحلم بالمستقبل من اجل وطن مدني يحمية القانون وترعاه الديمقراطية حطمت المرأة بالديمقراطية الممارسة لا الديمقراطية المنطوقة والمنقوصة وسقط عدد كبير من المرأة اثناء الثورة وتم القبض والاعتقال علي عدد كبير منهم ولا ننسي ان المرأة هي ام وابنة واخت اي انها تساوي نصف المجتمع .

وفي يوم 11 فبراير 2011 كان يوم مهم لمصر والمصريين استطاع الميدان ان يخلع رأس النظام وان يحل مجلس الشعب المزور وابتهج المواطنين واحتفلوا واطمنوا ان الحكم في الفترة الانتقالية في يد المجلس الاعلي للقوات المسلحة كفترة انتقالية ننتقل بعدها الي دستور مدني جديد لمصر وبرلمان منتخب انتخاب حر ونزية ورئيس جمهورية شرعي جاء بنائا عن رغبة الشعب المصري .

ولكن لم يحدث هذا فوجدنا ان الحكومات المتعاقبة بعد احمد نظيف كلها تدين بالولاء والفضل للنظام الفاسد وتمجد المخلوع وتتمني ان تنهي علي الثورة وان تحافظ علي اركان النظام كما هو فعانت المرأة اكثر واصبحت مهمشة بشكل كبير حتي انها تم انتهاكها في الشارع من ضرب ودهس وتعريه دون اي مشاعر او احترام لعاداتنا وتقاليدينا التي دائما ما تجرم انتهاك المرأة بهذا الشكل المهين .

ووجدنا التيار الاسلامي وقف متفرجا بل اخذ يتهم علي النساء الحرائر اصحاب القضية لمجرد انها خرجت للمطالبة بحقوقهم بعدم تولي حكومة الجنزوري مهامها لانها حكومة تحمل وزراء من النظام السابق او ليست لديهم الكفاءه بل حاربوا جميع رموز الثورة المصرية وبالاخص الوزيرة فايزة ابو النجا التي اصبحت فجأة وزيرة داخل حكومة الانقاذ الوطني بعد الثورة وهي كانت احد اركان النظام السابق واحد مؤيدية وصاحبة التصريحات الغير صحيحة بشأن المنظمات الاهلية الوطنية العاملة في مجال حقوق الانسان والديمقراطية تتهم هذه المنظمات في الوقت الذي كانت المنظمات تقوم بدورها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان من تعذيب واحتجاز وقتل وفساد وتزوير كانت السيدة الوزيرة احد اركان نظام مبارك الذي قام بكل هذه الانتهاكات وكانت دائما تدافع عنها وتؤكد ولائها لهذا النظام.

التيار الاسلامي الذي شارك المرأة في الميدان لمدة 18 يوم وهو يحميها وهو يدافع عنها ويتشارك معها في كل معاركهم وكانت هناك طبيبات وممرضات وفتيات متطوعات الا ان التيار الاسلامي انقلب علي المرأة وكان موقفة مغزي جدا في الدفاع عن حقوقها والحفاظ علي مكتسباتها وقوانينها الا انهم عندما وصلو الي الكراسي البرلمانية نسوا المرأة المصرية العاملة صاحبة الرأي والفكر وتذكروا فقط المرأة الام وكانها خلقت فقط لتربية الاولاد وهذا امر مغلوط لا يعبر عن صحيح الدين الاسلامي الذي يكرم المرأة ويحترمها.

المرأة المصرية صاحبة الريادة بين الدول العربية في خروجها الي المظاهرات للمطالبة باستقلال اوطانهم فخرجت المرأة سنة 1919 للمطالبة باستقلال مصر عن الاحتلال الانجليزي وكانت المرأة رائدة في حث المواطنين للنضال ضد الاحتلال كما فعلت ام المصريين (صفية زغلول) والمرأة المصرية هي اول امرأة عربية لها حق التصويت في الانتخابات ، المرأة المصرية كانت دائما في الريادة لحقوق المرأة ولكن اكثر من 30 عام تهميش من الانظمة الحاكمة مما سمح بتقليص فرص المرأة في المشاركة في ادارة الشأن العام واستغلال ملفات وقضايا المرأة لتجميل صورة النظم المختلفة .

جاء التقرير لنري مدي التأثير السلبي علي المرأة من عدم وضوح الرؤية السياسية في مصر ورغبة الاسلاميين السيطرة علي الحكم واستبعاد جميع الفئات للوصول الي رغباتهم الدفينة وايضا قيام الثورة المضادة باعدة هيكلية قواعد النظام السابق ومحاولة الرجوع لحماية ما تبقي من النظام واكبر دليل الحكومة الحالية حكومة الجنزوري وايضا في ظل اعلان دستوري منقوص غير مكتمل وعندما نحتمل وندعم الية نجده يعقد القضايا لا يحلها ولدينا مجلس عسكري اخطأ الطريق ليدخلنا في صراعات.

وبالطبع هذا لا يخدم قضية المرأة اننا نريد للمرأة خطط قصيرة المدى واخري طويلة المدى لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، اننا نريد ان ندعم المرأة لانها الكنز الحقيقي لبناء مجتمع ديمقراطي لانها هي من تربي وتعلم الابناء فيجب ان نحمي اولادنا بتمكين امهاتهم.

من هنا رأأت الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات ان تعد تقريرا نوعيا عن حالة المرأة بعد الثورة من اجل ان يعي جميع الاطراف داخل مصر من قوي سياسية وبرلمان وحكومة وحاكم اهمية وجود المرأة داخل منظومة التطور والاصلاح الديمقراطي لانها شريك اساسي في المجتمع المصري .

اننا نقدم هذا التقرير لاعضاء البرلمان ليعيدوا دراسة البنية التشريعية المصرية وما بها من عوار لان كلها يقيد الحريات ومن ثم ضد تواجد المرأة علي الساحة السياسية والاجتماعية ونحن نثق في قدرة البرلمان ان يعيد التوازن للمرأة.

" اولا "

حالة المرأة علي المستوى السياسى

المرأة المصرية يجب ان تكون شريك سياسى وان تصبح لاعب اساسى فى الحياة السياسية المصرية لانها نصف المجتمع ومن المعروف ان الوضع السياسى المصرى يحتاج الي تظافر كافة جهود فئات المجتمع .

- اقتصرت عضوية اللجنة التى قامت بصياغة التعديلات الدستورية التى تم الاستفتاء عليها فى 2011\3\19 على الرجال فقط. وقد أثارت النتائج التى خرجت بها اللجنة فيما يتعلق بتعديل المادة 75 والتى اشترط فيها على ألا يكون المرشح لرئاسة الجمهورية متزوجا من "أجنبية" جدلا حول تاء التأنيث فى كلمة أجنبية وهو ما يعنى ضمنا أن المرشح سيكون بالضرورة رجلا وأن النساء لن يترشحن لهذا المنصب.

- سبقت حركة المحافظين التى تمت فى أغسطس 2011 توقعات بتولى سيدة واحدة على الأقل منصب محافظ غير أن هذه التوقعات لم تتحقق وأوضح وزير التنمية المحلية أن السبب وراء استبعاد المرأة من هذه الحركة هو الفراغ الأمنى الذى تشهده البلاد وأكد على أن المرأة "غير قادرة على النزول للشارع لحل مشاكل الجماهير فى الوقت الحالى على الأقل"

- على مستوى الحكومة حظيت المرأة بحقيبة واحدة فى حكومة عصام شرف حيث احتفظت فايزة أبو النجا بوزارة التعاون الدولى. أما عن حكومة الجنزورى فقد ارتفع عدد الحقائب التى حظيت بها المرأة إلى ثلاث حقائب هى التخطيط والتعاون الدولى، و التأمينات والشئون الإجتماعية، والدولة للبحث العلمى.

- أما عن الانتخابات البرلمانية فنلاحظ الآتى:

بالنسبة لمجلس الشعب:

لفتت الانتباه بشكل كبير مشاركة المرأة كناخبة فى المراحل الثلاثة لانتخابات مجلس الشعب حيث كان حضورها كثيفا ومن ثم مؤثرا على النتائج. أما عن المرأة كمرشحة فبعد إلغاء كوتة المرأة التى تم العمل بها فى برلمان 2010، وكذلك تعديل القانون 38 والقانون 120 المتعلقان بمجلسى الشعب والشورى والذان تضمننا شرطا خاصا بضرورة وجود سيدة واحدة على الأقل فى كل قائمة حزبية، فقد

جاءت مشاركة النساء كمرشحات على النحو التالي: 351 مرشحة على المقاعد الفردية، يضاف إليهم 633 مرشحة على القوائم الحزبية بإجمالي 984 مرشحة وهو ما يمثل نسبة 12.1% من إجمالي المرشحين فى المراحل الثلاثة. ولم تقفز أى سيدة ترشحت على المقاعد الفردية، بينما فازت بعضوية المجلس 9 من السيدات على القوائم الحزبية : 4 عن حزب الحرية والعدالة، 3 عن حزب الوفد، 1 عن حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، 1 عن حزب الإصلاح والتنمية. وبتعيين سيدتين ضمن النواب العشرة المعينين يصبح العدد 11 سيدة من إجمالى 508 مما يمثل نسبة 2.1%¹.

ولإيضاح دلالة الأرقام والنسب السابقة يمكن مقارنة نسبة تمثيل المرأة فى المجلس الحالى بمثيلتها فى مجلسى 2010 و 2005 على النحو التالى:

مجلس الشعب 2010:

أختص هذا المجلس بتطبيق نظام الكوطة حيث تم تخصيص 32 دائرة تقتصر المنافسة فيها على المرأة فحسب بحيث تضمن وجود 64 سيدة داخل المجلس، بالإضافة إلى منافسة المرأة على مقاعد الدوائر العامة. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز 3 سيدات فى الدوائر العامة، بالإضافة إلى 64 وفقا لنظام الكوطة، كما تم تعيين سيدة واحدة ضمن العشرة المعينين ومن ثم وصل مجموع المقاعد التى حصلت عليها المرأة 68 مقعداً² بنسبة 13.127%.

مجلس الشعب 2005:

وصل عدد السيدات فى مجلس الشعب 2005 إلى 9 سيدات 4 منهم فقط نجحوا فى الانتخابات وتم تعيين 5 آخرين ضمن العشرة المعينين بنسبة 1.9%³ وتبدو المقارنة أكثر وضوحاً مع مجلس 2005، نظراً للخصوصية التى تمتع بها مجلس 2010، حيث يتضح أن نسبة تمثيل المرأة فى المجلس الحالى لم تختلف كثيراً عنها فى برلمان 2005 وأن الاختلاف الأساسى كان فى عدد الفائزات فى القوائم وعدد المعينات ويُعزى ذلك إلى نظام القوائم الذى فرض على كل قائمة أن تضم سيدة واحدة على الأقل. وخلاصة القول أن وضع المرأة على هذا المستوى لم يتحسن بعد الثورة كما كان يأمل الكثيرون على ضوء المشاركة الفاعلة والمتميزة للمرأة فى فعاليات الثورة منذ بدايتها.

¹ بعد إلغاء الكوطة والمأذونية: المرأة المصرية، متاح على:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=753539&eid=844>

² المرأة وانتخابات مجلس الشعب المصرى 2010: قراءة فى تطبيق نظام الكوطة، متاح على:

<http://www.mowatinat.org/articles/index.php?news=2776>

³ المرأة المصرية فى ضوء الانتخابات البرلمانية، متاح على:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=341298&eid=5608>

أما مجلس الشورى:

لم تتجاوز نسبة المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى 12.2% ممن لهم حق التصويت سواء من الرجال أو السيدات, وبالنسبة للمرأة كمرشحة فقد زادت نسبة ترشح المرأة لمجلس الشورى بما يقارب 2200% عن الانتخابات السابقة حيث كان عدد المرشحات 9 فقط فى حين زاد هذا العدد إلى 196 مرشحة بنسبة 7.2% من إجالى عدد المرشحين, منهم 128 مرشحة على القوائم الحزبية, و 68 على المقاعد الفردية. وقد فازت السيدات بأربعة مقاعد من 180 بنسبة 2.4%⁴.

- وفيما يتعلق بالجمعية التأسيسية للدستور فإنها اشتملت فى عضويتها على 6 سيدات بنسبة 6% من أعضاء الجمعية, رغم أنه كانت هناك مطالب كثيرة قبل تشكيل اللجنة بأن تُمثل المرأة بنسبة 50% أو على الأقل 30% وذلك اتساقاً من نسبتها ودورها فى المجتمع. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بتاريخ 10-4-2012 والخاص بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الشعب بتشكيل الجمعية التأسيسية, وهو ما استتبعه مناقشات حول إعادة تشكيل الجمعية على نحو يضمن تمثيل كافة شرائح المجتمع المصرى, وبناء على ذلك يجب مراجعة المعايير التى يتم على أساسها اختيار الأعضاء مما سيسمح بزيادة نسبة تمثيل المرأة فى هذه الجمعية ذلك أن كفاءات نسائية كثيرة تتواجد فى المجالات المختلفة.

⁴ معركة الشورى تبدأ اليوم ومشكلات القضاة مستمرة, جريدة التحرير, عدد الأحد 29 يناير 2012.

" ثانياً "

حالة المرأة في التشريعات الوطنية

❖ قوانين الأحوال الشخصية:

أصبحت هذه القوانين مثار جدل فى مصر ما بعد الثورة حيث أبدى الكثيرون اعتراضهم عليها باعتبار أنها ارتبطت بشكل أو بآخر بزوجة الرئيس المخلوع، ورأى البعض أن هذه القوانين يجب تعديلها بحيث تحقق مصالح الأسرة التى تعرضت للتدمير-على حد تعبيرهم- من قبل المجلس القومى للمرأة وغيره من المؤسسات. وفى هذا الشأن فقد تم الآتى:

- فى مايو 2011 وافق مجمع البحوث الإسلامية على الإبقاء على قانون الحضانة والرؤية وتعديلاته لعام 2007 والذى حدد سن الحضانة للولد 15 عاما وللبنات حتى الزواج، وجاء ذلك بعد مطالبات كثيره بتغيير هذا القانون وإعادة سن الحضانة إلى 7 سنوات .
- طالب الكثيرون بتعديل قانون الرؤية والذى يسمح للطرف غير الحاضن برؤية المحضون 3 ساعات فقط فى الأسبوع بحيث تزيد هذه الساعات إلى 24 أو 48 ساعة مما يمكن غير الحاضن من استضافة المحضون لديه، حيث نظم عدد من الآباء والأمهات المعنيين بهذا القانون وقفات احتجاجية من أجل المطالبة بتعديله.
- قرر مجمع البحوث الإسلامية منح حق الولاية التعليمية على الطفل للأب مع وجوب إشراك الأم فى ذلك، وفى حالة التنازع على الحاق الطفل بنوع من التعليم الذى لا يقدر الأب على توفير متطلباته وأبدت الأم استعدادها لتحمل الزيادة، فإنه يجب على الأب عدم التعنت والموافقة على الحاق ابنه بهذا النوع من التعليم مالم يترتب على ذلك ضرر دينى أو أخلاقى. ويمكن اللجوء للقضاء للفصل فى هذا التنازع بما يحقق مصلحة المحضون.

- المطالبة بإلغاء قانون الخلع, وكذلك حل المجلس القومى للمرأة واسبئداله بمجلس للأسرة يهتم بجميع أفرادها وليس المرأة وحسب. وفى هذا السياق تم تقديم مشروع قانون لمجلس الشعب يطالب بإلغاء قانون الخلع غير أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس رفضت هذا المشروع وطالبت بتعديل القانون فقط, وجاء هذا الرفض بناء على رفض الأزهر لهذا المشروع واعتباره الخلع حق مكفول للمرأة فى الشريعة الإسلامية.

❖ فى مايو 2011 تم تطبيق القانون رقم 154 لسنة 2004 -الخاص بمنح أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى الجنسية المصرية- على أبناء الأم المصرية المتزوجة من فلسطينى حيث تم منحهم الجنسية المصرية. حيث لم يكن لديهم هذا الحق فى السابق بناء على توصية من جامعة الدول العربية بعدم تجنيس الفلسطينيين حفاظا على هويتهم. ويجب هنا التأكيد على ضرورة توفير آلية واضحة تسهل من إجراءات الحصول على الجنسية دون معوقات.

❖ القبول المبدئى من قبل وزارة العدل لاقتراحات المأذونين بشأن تعديل لائحة المأذونية, وقد تضمنت هذه الاقتراحات قصر العمل بهذه المهنة على الرجال فقط دون النساء.

❖ وفيما يتصل بأحد مظاهر العنف الذى تتعرض له المرأة, فقد أصدر المجلس العسكرى مرسوم بقانون يعدل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبات على التحرش الجنسى والاعتصاب بحيث تصل للإعدام أو السجن المؤبد. وكغيره من القوانين التى صدرت قبل انتخاب مجلس الشعب فإنه يجب على هذا المجلس أن يراجع ويرى مدى توافقه مع الحاجة المجتمعية.

وبناء على ما تقدم فإن عددا لا بأس به من القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة يثير جدلا واسعا على مستويات عدة وهو ما يؤكد على أهمية وجود دستور معبر عن كافة شرائح المجتمع المصرى بحيث يضمن الحقوق الأساسية للإنسان والتى تعتبر حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ منها.

"ثالثاً"

حالة المرأة علي المستوى الاجتماعي

لعبت المرأة دورا بارزا خلال الأيام الأولى للثورة حيث شاركت بقوة في المظاهرات والاحتجاجات، ولم يختلف دورها عن الرجل حيث كانت المطالب، والمهام واحدة، وكذلك توحدت المخاطر. غير أن المرأة المصرية نالت نصيبا مضاعفا من المعاناة فهي لم تكن شهيدة أو مصابة فحسب، وإنما كانت أما لشهيد أو مصاب وهو يمثل معاناة دائمة لا نهاية لها.

وبمرور الوقت وقعت عدة أحداث كانت المرأة مركزها، ومن أهمها ما يلي:

- خروج مسيرة نسائية في يوم 2011\3\8 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة رُفعت فيها مطالب المساواة بين المرأة والرجل، ومشاركة المرأة في صياغة الدستور، وضرورة أن يحقق الدستور القادم -وما قد يستتبعه من تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي تخص المرأة- المساواة الكاملة على أساس المواطنة، بالإضافة إلى المطالبة بوضع عقوبات رادعة للحد من أشكال العنف ضد المرأة. غير أن هذه المسيرة تعرضت لإعتداءات مختلفة سواء لفظية أو بدنية وذلك تحت دعوى أن الوقت غير ملائم لمثل هذه المطالب التي اعتبرها المعارضون فنوية، كما اعترض البعض على مطالب المرأة بشكل عام.



(جانب من مسيرات المرأة)

- فى يوم 9 مارس 2011 قامت قوات الجيش بفض اعتصام ميدان التحرير بالقوة وتم القبض على عدد من المعتصمين من بينهم 18 من الفتيات تم ترحيلهم إلى السجن الحربى حيث تعرضوا لإعتدات مختلفة منها إجبار 7 منهم على الأقل على إجراء فحوص عذرية وفقا لشهادتهم التى أدلوا بها لعدد من منظمات حقوق الانسان من بينها منظمة العفو الدولية. ورغم أن هذه القضية لم تُنثر فى حينها على نطاق واسع، إلا أنها أخذت حيزا كبيرا فيما بعد. وقد نفى عدد من القيادات العسكرية وقوع مثل هذه الكشوف إلا أن منظمة العفو الدولية أشارت فى أحد تقاريرها إلى أن أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة (اللواء عبد الفتاح السيسى، مديرالمخابرات العسكرية) أقر لمندوب المنظمة بتوقيع هذه الكشوف باعتبارها إجراء روتينيا وذلك لحماية قوات الجيش من احتمالية الادعاء عليهم بتهمة الاغتصاب. وقد قامت إحدى الفتيات (سميرة إبراهيم) برفع دعوى أمام القضاء الإدارى لوقف إجراء مثل هذه الفحوص مستقبلا، وأخرى أمام القضاء العسكرى لمعاقبة المتهمين بارتكاب هذه الواقعة، وقد تم الحكم فى القضية الأولى من قبل القضاء الإدارى بالزام المجلس العسكرى بصفته حاكما للبلاد بعدم توقيع كشوف عذرية على أى فتاة يتم القاء القبض عليها، لكن القضاء العسكرى رفض هذا الحكم واعتبره غير قابل للتنفيذ لأن لائحة السجن العسكرية لا تتضمن أساسا بندا خاصا بتوقيع مثل هذه الكشوف. أما عن الدعوى التى أقيمت أمام القضاء العسكرى، فقد قضت المحكمة ببراءة المجدد المتهم لتضارب أقوال الشهود. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد حيث عازمت سميرة إبراهيم صاحبة الدعوى بمعاونة عدد من النشطاء والحقوقيين على تصعيد الأمر إلى المستوى الدولى وصولا إلى محكمة العدل الدولية.

- فى نوفمبر 2011 وقعت أعمال عنف نتيجة فض اعتصام التحرير بالقوة فيما عُرف بأحداث محمد محمود وخلال هذه الأحداث تعرضت مجموعة من الناشطات للضرب والسحل على أيدي قوات الأمن من أبرزهم الصحفية والناشطة منى الطحاوى التى -وفقا لروايتها- تعرضت للسحل والتحرش الجنسى وهو ما أدى

إلى كسور فى ذراعيها، وتم احتجازها داخل وزارة الداخلية 12 ساعة دون تقديم الرعاية الطبية لها ثم تم تسليمها للمخابرات العسكرية، وفى النهاية تم تقديم اعتذار لها بعد معرفتهم بأنها صحفية وتحمل الجنسية الأمريكية.

- وفى ديسمبر من العام نفسه وخلال "أحداث مجلس الوزراء" كانت الصورة الأبرز التى تم تداولها وتصدرت الصحف ونشرات الأخبار، هى صورة الفتاة التى تم سحلها وتعريتها من قبل بعض الجنود، وقد أثارت جدلا كبيرا وأنكرها البعض وتعرضت صاحبته لاتهامات متعددة. غير أنها لم تكن الوحيدة التى تعرضت للإيذاء فقد روت بعض الناشطات قصصا عن سحلهن، والقبض عليهن، واحتجازهن داخل مجلس الشورى لفترة من أجل ترويعهن. وقد رأى البعض أن هذه الإعتداءات مقصودة بهدف كسر إرادة المرأة المصرية وإثائها عن الخروج للشارع والمشاركة فى الاحتجاجات لما كان لدورها من تأثير بارز. وعلى إثر هذه الاعتداءات خرجت مسيرة ضخمة من النساء لرفض انتهاكات المجلس العسكرى، والمطالبة بإجراء تحقيق فيما حدث. وقد عقد بعض أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمرا صحفيا نتيجة هذه الأحداث واعترف أحد اللواتى خلاله بوقوع حادثة سحل الفتاة وتعريتها وأنه سيتم التحقيق فيما جرى، ورغم هذا الاعتراف فإن البعض لا يزال يشكك فى وقوع الحادثة برمتها. أما عن التحقيقات فإنها - كغيرها من الأحداث - لم نعرف عنها شئ ولم يطلع أحد على نتائج من المحتمل أن تكون قد توصلت إليها.



(الفتاة التى تعرضت للسحل والتعرية)



(جانب من الانتهاكات التى تعرضت لها المرأة)

- ورغم فظاعة الانتهاكات الجسدية التي تعرضت لها المرأة إلا أن الانتهاكات المعنوية كانت أقسى عليها آلاف المرات فقد تعرضت المتظاهرات لحملة شرسة من الاتهامات بسوء السلوك وأن وجودهن في الميدان يعنى قيامهن بأعمال منافية للأداب.

- عقب الإعلان عن تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور خرجت عدد من المسيرات النسائية للمطالبة بتمثيل أكبر للمرأة.

وعلى المستوى الإجماعى كذلك استطاعت المرأة أن تحرز مكانا فى النقابات المهنية حيث حصلت المحامية سامية سعيد على مقعد نقب المحامين بمحكمة منيا القمح بالشرقية، حيث تفوقت على منافسيها الثلاثة من الرجال. كما حققت المرأة فى عام 2011 انجازات علمية متميزة منها على سبيل المثال حصول الباحثة زينب أبو النجا على لقب "نساء فى الكيمياء" حيث ورد اسمها ضمن القائمة التى أعدتها اليونسكو فى إطار مبادرتها لجعل عام 2011 هو عام الكيمياء وذلك بالتزامن مع الذكرى المئوية لرحيل عالمة ماري كورى.

وفى هذا السياق أيضا يمكن الاشارة أيضا إلى الأحزاب النسائية التى تكونت -ولايزال بعضها تحت التأسيس- بعد الثورة، منها ما يهدف بالأساس لدعم قضايا المرأة، ومنها ما يمارس العمل السياسى بشكل عام ولكن يبدو فيه التمثيل النسائى واضحا ومؤثرا حيث تأتى المرأة على قمة الهرم التنظيمى لهذه الأحزاب ومنها: حزب "المرأة الجديدة" الذى أسسته الكاتبة والباحثة الإجتماعية "ريم أبو عيد"، حزب "المساواة والتنمية" برئاسة الفنانة "تيسير فهمى"، حزب "الحرية والانتماء" برئاسة المحامية "هالة طوبار"، حزب "الحق المصرى" برئاسة "ترمين محمد عبد الرحمن"، حزب "شباب مصر الجمهورى" برئاسة "مشيرة أبو غالى" عضو مجلس محلى حلوان، وحزب "الحق" تحت التأسيس برئاسة "مريم ميلاد" وهو يُعد اول حزب سياسى تؤسسه امرأة مصرية مسيحية.

"رابعاً"

وضع المرأة في بعض الأحزاب السياسية بعد الثورة

فيما يلى عرض لوضع المرأة فى برامج بعض الأحزاب السياسية التى ظهرت واصبح لديها حرية للعمل بعد الثورة سواء كانت احزاب جديدة او قديمة .

1- حزب الحرية والعدالة:

ورد الحديث عن المرأة وقضاياها في البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في أكثر من موضع منها ما جاء تحت عنوان: "الأوضاع التي خلفها نظام مبارك" حيث ذكر أن نسبة الطلاق وصلت إلى 50% بسبب الفقر والبطالة وبسبب "قوانين الأحوال الشخصية الفاسدة سيئة السمعة التي أدت إلى صرف الشباب عن الزواج".

ومن المبادئ التي يسعى الحزب لتحقيقها مبدأ "المساواة وتكافؤ الفرص" وفي هذا السياق يأتي ذكر ضمان حصول المرأة على جميع حقوقها " بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وبما يحقق التوازن بين واجباتها وحقوقها". ويأتي ذكر المرأة كذلك عند الحديث عن "بناء الإنسان" في محور التنمية البشرية حيث يأتي التأكيد على أهمية الدعم الإجتماعي للمرأة لمساعدتها على أداء دورها في المجتمع وتعزيز مشاركتها في الانتخابات وعضوية المجالس التشريعية، وكذلك دعم خطط القضاء على أمية النساء وإعانة المرأة المعيلة للأسرة، بالإضافة إلى احترام "دور المرأة الأصيل" كزوجة وأم ومنتشئة للأجيال.

وفي إطار الحديث عن الأسرة يشير برنامج الحزب إلى تعرض الأسرة المصرية "للإفساد الممنهج" من قبل عدة جهات منها "المجلس القومي للمرأة"، و"المجلس القومي للأمومة والطفولة"، ومنظمات المجتمع المدني التي تتلقى "تمويل مشبوه"، بالإضافة إلى "القوانين الفاسدة" التي جاءت استجابة لإملاءات دولية نتيجة التوقيع على اتفاقيات لا تلائم ثقافة وهوية المجتمع المصري مثل اتفاقية "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)".

ويقدم الحزب رؤيته لمعالجة مشكلات الأسرة والتي تتنوع ما بين برامج إرشادية لحل هذه المشكلات، تفعيل القوانين والتشريعات لحماية الحقوق وحفظ المجتمع، وإلغاء المجلس القومي للمرأة وكذلك المجلس القومي للأمومة والطفولة - اللذان قاما بدور "الذراع الاستخباراتية" للجهات الدولية- وإنشاء مجلس وطني للأسرة المصرية بدلا منهما. وكذلك تعديل قوانين العمل بحيث تسمح للأم الوالدة بقضاء وقت أطول مع أطفالها، مراجعة قوانين الأحوال الشخصية وتنقيتها من المواد الهادمة للأسرة.

2- حزب النور:

يأتي الحديث عن المرأة في برنامج حزب النور تحت عنوان: "برنامج المجال الإجتماعي" حيث تعتمد نظرة الحزب لمنزلة المرأة في المجتمع على "المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة، وأهمية العمل على الحفاظ على التمايز بينهم في الأدوار الإجتماعية والإنسانية." ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن المشكلات التي تعاني منها المرأة والتي تنقسم ما بين مشكلات يعاني منها المجتمع ككل كالفقر والبطالة وغيرها، وأخرى تعاني منها المرأة على وجه الخصوص مثل ضعف الوعي الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا

المرأة، ومظاهر العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة، ومشكلة الأسر التي تتولى الإنفاق عليها المرأة، وكذلك مشكلات الطلاق وانتشار الزواج السرى.

ويرى الحزب أن حل هذه المشكلات يكمن فى إجراء البحوث والدراسات المكثفة ووضع الخطط المحكمة لتغيير ثقافة المجتمع ومفاهيمه مما يؤدى إلى تفعيل مشاركة المرأة على المستويات المختلفة. بالإضافة إلى اطلاق حملات تنقيفية إعلامية ودينية وإجتماعية لتصحيح الصورة الذهنية السلبية للمرأة، على ان تستند هذه الحملات للقيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية والتقاليد المصرية. وأخيرا تكوين صناديق مدعومة من مؤسسات الزكاة والأوقاف لمساعدة الشرائح المعوزة من المرأة المصرية.

3- الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى:

ورد فى برنامج الحزب وجوب الحرص على ألا يكون التعامل مع المرأة فى المجتمع المصرى من منظور الاستبعاد والعزل. ويتطرق الحزب كذلك إلى ضرورة مراجعة قوانين العمل وتغيير فرص عمل للمرأة وفتح جميع المجالات أمامها، وكذلك ضرورة توفير دور الحضانه والخدمات للعاملات بحيث تساعدهن على الالتحاق بسوق العمل. ويركز الحزب كذلك على ضرورة توفير الحماية القانونية من التحرش فى أماكن العمل.

4-حزب المصريين الأحرار:

من مبادئ الحزب الإيمان بدور المرأة فى المجتمع ووجوب تمكينها من المشاركة فى كافة المجالات وتولى كافة الوظائف العامة.

5-حزب الوفد:

فى سياق الحديث عن أن المواطن المصرى هو حجر الأساس فى التنمية الشاملة للبلاد يأتى الحديث عن المرأة المصرية التى لها نصيب كبير فى برامج التنمية فهى "الأم المدرسة التى إن اعدتها أعددت شعبا طيب الأعراق". وفى سياق آخر يأتى الحديث عن تعديل قوانين الأحوال الشخصية لتفادى المشاكل الأسرية التى تكثرت بها المحاكم بسبب القانون الحالى.

6-حزب مصر الثورة:

لم يأت ذكر المرأة فى برنامج هذا الحزب سوى فى بند واحد فى البرنامج الاجتماعى حيث نص على الاهتمام بالمرأة والعمل على تنمية مشاركتها فى العمل السياسى والاجتماعى.

"خامساً"

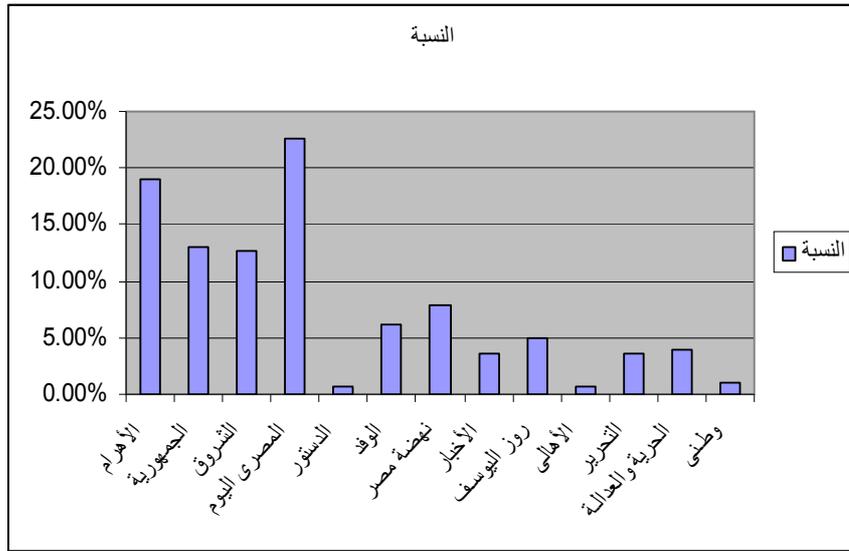
الصحافة وقضايا المرأة بعد الثورة:⁵

1 - على المستوى السياسى:

⁵ الاحصائيات الموضحة فى هذا الجزء تقريبية وتم الاستناد فى إعدادها إلى بعض المعلومات الواردة فى موقع:

<http://www.id3m.com/index.php>

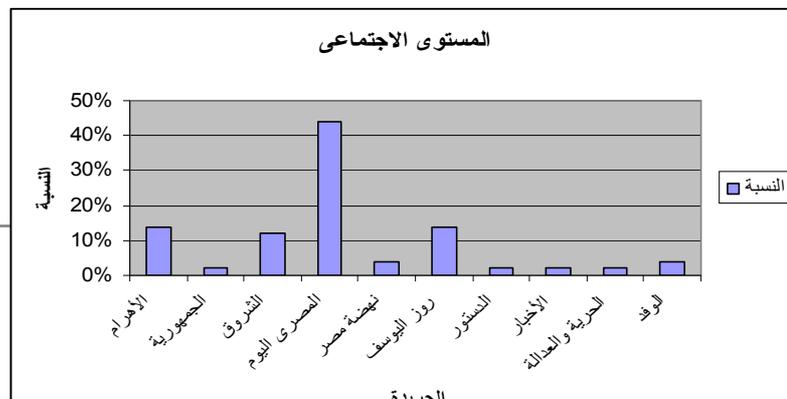
تنوعت الموضوعات التي تم تناولها في هذا الشأن ما بين قضايا التمكين السياسي للمرأة من حيث نسبة تمثيلها في الهيئات التي نشأت بعد الثورة مثل البرلمان و الجمعية التأسيسية، بالإضافة إلى مناقشة قضية تولى المرأة منصب رئيس الجمهورية ومدى جدارتها بذلك، وما بين تناول الانتخابات البرلمانية وبروز مشاركة المرأة فيها كناخبة. هذا بالإضافة للتطرق إلى نظرة جماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور للمرأة ودورها السياسي في المجتمع. وفيما يلي عرض للنسب الكمية لتناول بعض الصحف لهذه القضايا:



ويتضح من خلال هذا الشكل أن جريدة المصري اليوم جاءت في المركز الأول من حيث تناول قضايا المرأة على المستوى السياسي بنسبة 22.6% تقريبا، تلتها جريدة الأهرام بنسبة 19.07%، وجاءت الجمهورية في المركز الثالث بنسبة 12.95%، ثم الشروق بنسبة 12.59%، في حين تساوت كل من الدستور والأهالي في المركز الأخير بنسبة 0.72% تقريبا.

2 - على المستوى الاجتماعي:

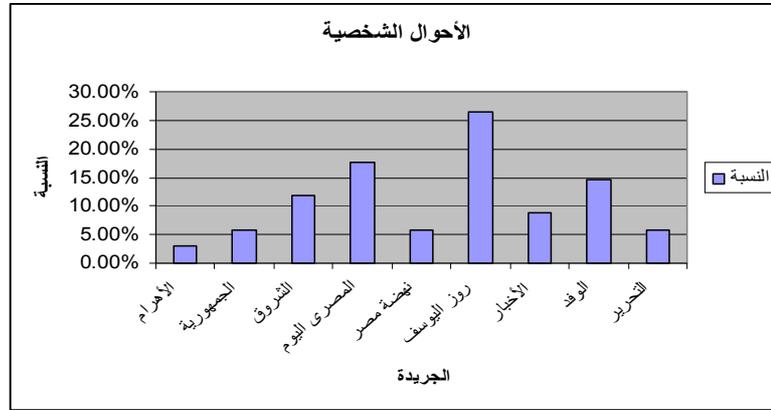
يتعلق هذا المستوى بتناول قضايا كالعنف والتمييز ضد المرأة، وبعض القضايا الاجتماعية الأخرى كالزواج، وظاهرة التحرش وغيرها من القضايا الاجتماعية، وقد جاءت النسب كما هو موضح في الشكل التالي:



ويتضح من هذا الشكل تفرد جريدة المصرى اليوم بالمركز الأول فى نشر موضوعات ذات صلة بالبعد الاجتماعى لقضايا المرأة وذلك بنسبة 44%، وهى نسبة تبتعد عن المركز الثانى والذى تساوت فيه كل من الأهرام وروز اليوسف بنسبة 14%، فى حين جاءت الشروق فى المركز الثالث بنسبة 12%.

3 - قضايا الأحوال الشخصية:

يتعلق هذا الجزء بقضايا الخلع وغيره من قوانين الأحوال الشخصية التى برزت على السطح المطالبات بتعديل بعضها وإلغاء البعض الآخر، بالإضافة إلى "أزمة الزواج الثانى" للأقباط. وقد جاءت النسب على النحو التالى:



يتضح من الرسم البيانى السابق أن جريدة روز اليوسف تاتى فى المركز الاول من حيث نشر القضايا المتعلقة بقوانين الاحوال الشخصية وذلك بنسبة 26.47% تقريبا، تلتها جريدة المصرى اليوم بنسبة 17.65%، وفى المركز الثالث جاءت الوفد بنسبة 14.7%، أما المركز الرابع فكان لجريدة الشروق بنسبة 11.77%.

4 = صحف تخصص صفحات للمرأة:

من بين عدد من الصحف اليومية نجد أن الصحف الآتية تخصص أبوابا خاصة بالمرأة:

1- جريدة الأهرام: تخصص الأهرام باباً يومياً ثابتاً بعنوان "المرأة والطفل" يعرض عدد من الموضوعات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي وموضوعات أخرى كالتغذية والصحة وتربية الأطفال، والأزياء والموضة، بالإضافة إلى مناقشة قضايا أخرى تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وغيرها. ويزداد تنوع هذه القضايا لتشمل الأبعاد السياسية في عدد الجمعة والذي تُفرد فيه صفحة كاملة لمناقشة قضايا المرأة.

2- جريدة الأخبار: تخصص جريدة الأخبار هي الأخرى باباً بعنوان "المرأة والطفل" يتناول الموضوعات الخاصة بالمرأة سواء الاجتماعية أو السياسية وإن كان يغلب عليه الطابع الاجتماعي.

وهناك صحف أخرى تأتي فيها الموضوعات الخاصة بالمرأة في باب بعنوان "الأسرة" وهو باب غير ثابت، كما هو الحال في جريدة الشروق التي تأتي الموضوعات المتعلقة بالمرأة فيها في باب "أسرة وعلاقات"، وأيضاً في جريدة الوفد في باب "الأسرة". أما معظم الصحف الأخرى فإنها لا تخصص أبواباً ثابتة بالمرأة ولكنها تعرض الأخبار والقضايا المتعلقة بها وفقاً لتصنيفها في الأبواب الملائمة كالسياسة أو المجتمع.

الخاتمة:

بعد استعراض أهم ما طُرح فيما يتعلق بقضايا المرأة منذ قيام ثورة 25 يناير حتى الآن يمكن الخروج بعدد من الملاحظات يتلخص أهمها في الآتي:

❖ استمرار الجدل والانقسام حول طرح قضايا المرأة بين فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض، وأضيف إلى هذا الجدل بعدان جديان منذ اندلاع الثورة هما: ربط قضية المرأة بالنظام "السابق" وخاصة زوجة الرئيس المخلوع باعتبار أنها كانت ترأس المجلس القومى للمرأة، و النظر إلى إثارة قضايا المرأة ومطالبها باعتبارها مطالب "فتوية" ليس من اللائق إثارتها فى الوقت الحالى حيث تبرز قضايا أخرى أهم يجب أن تحتل المراتب الأولى على سلم الأولويات فى الوقت الحالى.

❖ أوضاع المرأة لم تتحسن كثيرا إلى الآن منذ اندلاع الثورة، بل إنها فى بعض الأحيان شهدت تراجعاً مثل ما حدث من انتهاكات صارخة بحق المتظاهرات فى أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء، وفى هذا السياق يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأحوال فى مصر بشكل عام لم تتقدم للأفضل كما كان مرجواً، وأن الانتهاكات لم تقتصر على المرأة فحسب.

❖ أما عن الأحزاب السياسية التى تم التعرض لما يخص المرأة فى برامجها فمن الملاحظ أن عدداً منها يضع بنداً أو اثنين على الأكثر فى برنامجه عن المرأة من باب ذر الرماد فى العيون ولكى يستكمل "شكل" البرنامج، أما الأحزاب الأخرى التى فصلت حديثها عن المرأة وقضاياها ومنها الأحزاب ذات الأغلبية فى البرلمان فإنها تركز أكثر على الجوانب الإجتماعية وعلى دور المرأة كزوجة وأم. وعلى الرغم من اختلاف المرجعيات الفكرية بين العديد من الأحزاب التى خاضت الانتخابات الماضية إلا أنها تشابهت -بدرجات متفاوتة- فى تهميش دور المرأة وقضاياها إلى حد كبير سواء فى برامجها أو فى طريق ترشيحها على نظام القوائم حيث إن معظم الأحزاب وضعت المرأة فى ذيل القائمة مما أضعف من فرصها فى الحصول على نسبة تمثيل أفضل فى البرلمان.

❖ أما عن البرلمان فإن البعض يُرجع ضعف تمثيل المرأة فيه إلى إلغاء كوتة المرأة التى كانت ستضمن لها تمثيلاً "عادلاً"، غير أن البعض الآخر -ومنهم جمعيات تدافع عن حقوق المرأة- يرى الكوتة التى طبقت فى برلمان 2010 لم يكن الغرض منها تمكين المرأة وإنما كانت لها اغراض سياسية أخرى ضمن مشروع التوريث، ويضيفون إلى ذلك أن الكوتة ليست علاجاً ناجحاً لأنها فى حد ذاتها تُعتبر تمييزاً -وإن كان إيجابياً- كما أنها ترسخ ثقافة الاتكالية لدى المرأة التى لن تهتم بالعمل الفعلى باعتبار أنها تضمن هذه النسبة. وبالإضافة إلى ضعف التمثيل العدى فى البرلمان

الحالى, فإنه لا يبدو أن ممثلات المرأة فى مجلس الشعب على وجه الخصوص ليس لهن تأثير ملموس سواء فيما يتعلق بالشأن العام أو بقضايا المرأة, ويمكن الإشارة هنا إلى أداء نائبات حزب الحرية والعدالة باعتبارهن ممثلات عن حزب الأكثرية حيث برزت على السطح مواقف وتصريحات إحداهن فيما يخص بعض قضايا المرأة كالتحرش وغيرها باعتبار أن المرأة هى التى تتحمل السبب فيما يقع لها من مثل هذه الحوادث وهو ما عد تراجعاً واضحاً عما حققته المرأة على مدار سنوات طويلة من الكفاح, هذا بالإضافة إلى مطالب أخرى طرحتها نفس النائبة أثارت استياءً شديداً مثل المطالبة بفحص السجل الجنائى للشهداء.

❖ رغم أن أوضاع المرأة بدت مثالية خلال الـ 18 يوم الأولى من الثورة وهو ما استبشر به الكثيرون خيراً, إلا أن هذه اللحظة -مقارنة مع ما تلاها من أحداث- مثلت استثناءً ليس فيما يخص المرأة وحدها وإنما العلاقة بالآخر بشكل عام, وهو ما يشير إلى أن البعد الأهم فى قضية المرأة هو المتعلق بثقافة المجتمع ونظرته لها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات الختامية للتقرير يتمثل أهمها فى:

- 1- لتحقيق تمثيل أفضل للمرأة على المستوى السياسى يجب العمل على بناء كوادر سياسية نسائية على المستوى المحلى بحيث يمثل بداية لترقى المرأة للوصول على مستويات أعلى ولكى تجد الأحزاب مرشحات قويات قادرات على المنافسة والفوز فى الانتخابات.
- 2- فيما يتعلق بقضية الكوتة فإن عدداً من الدول التى نجحت المرأة فيها فى الوصول إلى نسب عالية من التمثيل فى البرلمان لم تكن تتبع نظام كوتة المقاعد وإنما بدأ الأمر تطوعياً من الأحزاب التى أدركت أهمية ادماج المرأة فى العملية السياسية ومن ثم حددت نسبة داخلية لطرح النساء كمرشحات وهو ما حقق نجاحاً ملحوظاً, ومن ثم يمكن أن تتبع الأحزاب المصرية مثل هذا المنهج لزيادة تمثيل المرأة فى البرلمانات القادمة.
- 3- افساح المجال أمام منظمات المجتمع المدنى التى تُعنى بشئون المرأة كى تقوم بدورها بالطرق المختلفة كحملات التوعية والتنقيف وغيرها, ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معا لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة.

4- ضرورة أن تركز المنظمات المعنية بالمرأة على العمل على ارض الواقع والاهتمام بالمشكلات الفعلية التي تواجه المرأة المصرية يوميا، وألا يقتصر نشاطها على الحديث عن المجال السياسي فقط والاهتمام بالظهور الإعلامي مما يفقدها تعاطف الفئة المستهدفة بالأساس وهي المرأة.

5- محاولة تحقيق قدر من التوازن بين الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة التي وقعت عليها مصر والخصوصية الثقافية للمجتمع المصري وهو ما لن يتم إلا بالحوار الجاد بين جميع الأطراف المعنية بهذا الأمر دون الدخول في صراعات وسجالات لا تفضي إلى شيء.

6- اعادة النظر في المجلس القومي للمرأة بما يتناسب واحتياجات المرأة المصرية في الريف وفي الصعيد والتأكيد على تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا لا ان يكون مجلسا استشاري ليست له اليات او صالحيات ويجب النظر في تشكيلة فانة لا يمكن ان يكون المجلس القومي بلا متخصصين في حقوق المرأة.

7- يجب وضع خطط طويلة وقصيرة المدى لتفعيل دور المرأة في المجتمع بدعم وارشاف من الحكومة القادمة للنهوض بالمرأة المصرية لبناء مجتمع ديمقراطي .

وختاما فإن قضية المرأة بشكل عام تتعلق بثقافة المجتمع ومن ثم فإنه لم يكن متوقعا ان تتغير هذه النظرة المجتمعية بين عشية وضحاها وإنما يحتاج الأمر إلى جهد ومثابرة لتحقيق وضع أفضل للمرأة المصرية على مختلف المستويات.